العدد (2163) السنة الثامنة - الجمعة (17) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

اكدت انه خطوة متقدمة نحو الحكومة الالكترونية

التخطيط: الانتهاء من نظام إدراة التنمية البشرية في البلاد

□ متابعة/ المدى

أقامت وزارة التخطيط احتفالية لمناسبة الانتهاء من اعداد نظام ادارة التنمية البشرية العراقية (idms) من قبل مشروع تطوير برنامج الامم المتحدة الانمائي ،وبحضور المفتش العام لوزارة التخطيط حسن القرغولي ووكيل الوزارة للشؤون الفنية الدكتور سامي متي،والمدراء العامين للوزارة واساتذة وخبراء متخصصين في التخطيط الانمائي.

واوضح القرغولي ان النظام سوف يكون المصدر المعتمد والموثوق والنفيس للمعلومات التي تتعلق بتوزيع مشاريع التنمية وفقا لقطاعات المحافظات والجهات المنفذة وقد تم اعداده لدعم ومواكبة تنفيذ خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٠ولغاية ٢٠١٤والتي من المتوقع ان تستثمر الحكومة العراقية من خلالها اكثر من ١٠٠مليار دولار خلال السنوات الخمس لتنفيذ نحو ٣٠٠٠ مشروع استثماري جديد، مضيفا في الوقت نفسه هنالك خمسة تطبيقات يمتلكها النظام وهي المشاريع التي تمولها المساعدات الخاصة لادخال المشاريع الجدية ورصد المشاريع الممولة من المانحين ،والمعلومات الذاتية التي تتعلق بالمانحين ،والمشاريع الاستثمارية الممولة من الحكومة العراقية ،ونشاطات مشاريع التنمية العراقية ،ومراقبة التقدم في انجاز خطة التنمية الصناعية

وكشف القرغولي ان نظام ادارة التنمية هو نظام شامل وموحد يخدم وزارة التخطيط والوزارات والجهات والجهات غيرالمرتبطة بوزارة، وكذلك المحافظات، كما انه يمثل خطوة متقدمة نحو الحكومة الالكترونية في مجال ادارة ومتابعة الخطط والبرامج الاستثمارية .وكانت الشركة العامة لنظم المعلومات كلفت بتقديم الحلول الشاملة في مجال تقنية المعلومات والبرامجيات لتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات من قبل وزارة الداخلية للمواطنين ومنها انجاز البطاقة الوطنية الموحدة وخدمة اصدار الجوازات واجازات السوق ودفع اجور الماء والكهرباء واصدار هوية الاحوال المدنية وجميع المستمسكات الرسمية الأخرى.

ونقل بيان سابق لوزارة الصناعة والمعادن، ، عن مدير عام الشركة العامة لنظم المعلومات سفيان الملاح، قوله ان "مجلس الأمن الوطني ومجلس الوزراء، كلف الشركة العامة لنظم المعلومات وهي احدى شركات وزارة الصناعة والمعادن، بتقديم الحلول الشاملة في مجال تقنية المعلومات والبرامجيات لتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية التي يتم من خلالها تقديم جملة من الخدمات من قبل وزارة الداخلية للمواطنين، عن طريق شبكة دولية واحدة".

وأضاف: ان "الشركة قامت بالتنسيق مع شركة vlatacom الصربية المتخصصة بمجال عمل البرامج الالكترونية والتي تمتلك انظمة تكنلوجيا حديثة معتمدة في اوروبا وسيكون هناك تعاون مشترك لتبادل ونقل الخبرات الخاصة بتقنية وتكنلوجيا المعلومات (it) في مجال الخدمات المقدمة للمواطنين".

وأوضح: ان الشركة "عقدت ندوة في مقرها بحضور وكيل الوزارة لشؤون الشركات محمد العاني مع ممثلين عن وزارة الداخلية والمنافذ الحدودية والمرور ودائرة الجوازات وممثلين عن شركة (vlatacom) الصربية، تم خلالها التباحث عن كل ما يتعلق بتقديم الخدمات الالكترونية المقدمة من قبل وزارة الداخلية للمواطنين المتضمنة اصدار البطاقة الوطنية الموحدة التي اكدت عليها الحكومة العراقية لتكون البطاقة المعتمدة في جميع دوائر الدولة بدلا من المستمسكات الرسمية الاربعة التي يتم طلبها في انجاز كل معاملة".

وتابع أن "الشركة الصربية رحبت بفتح آفاق تعاون مشترك بين الطرفين في الاختصاصات الالكترونية المختلفة (دفاع – داخلية – نفط- كهرباء-طاقة- خطوط السكك الحديد) وقد عرضت اجهزة تكنولوجية حديثة ومتطورة خاصة بنظام البطاقة الوطنية والجوازات مع اجهزة حماية وتشفير اضافة الى اجهزة خاصة بتحسين الاداء المروري من خلال التطبيقات في مجال كاميرات المرور في ابو ظبي مع منظومات معالجة الوثائق ومراقبة الحدود ومنظومات خاصة بحركة السيارات والاليات يتم التحقق فيها عن هوية الشخص والسيارة خلال ثوان، كما طرحت الشركة منظومة خاصة بمراقبة المسافرين من خلال مواقع عدة لمطارات مختلفة ومنظومة تحكم عن بعد للاستخدامات الحساسة مثل توزيع النفط والتحكم بالطاقة الكهربائية والمياه والاتصالات".

من جانبه أشار وكيل الوزارة لشؤون الشركات محمد العاني الى ان "الدولة بحاجة الى استخدام المنظومات الالكترونية خاصة في المجال الأمني، وان الشركة العامة لنظم المعلومات تمتلك قدرات كبيرة وامكانية لاستيعاب هذا النظام بدلا من عمله في الخارج، وبامكان الشركة فتح فروع لها في كل محافظات العراق للسيطرة على موضوع المنظومة الالكترونية وبما يسهم في تقليل نسبة البطالة في البلد".

كربلاء: منع دخول اللحوم الى المحافظة إلا بشهادة صحية

□ متابعة/ المدى

قررت الحكومة المحلية في كربلاء منع دخول الأسماك واللحوم إلى أسواق المحافظة الا بعد حصولها على شهادة الفحص الصحية من الرقابة الصحية.

وقال محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر "عقدنا اجتماعا بمشاركة النائب الثاني يوسف الحبوبي مع لجنتي غرفة عمليات الأمراض المشتركة والصيد الجائر في المحافظة لمناقشة آلية عمل اللجنتين والتي تضم ممثلين عن دوائر الزراعة والبلدية والبيئة والرقابة الصحية والمستشفى البيطري والرقابة الصحية إضافة إلى جامعة كربلاء"، مبينا أن الحكومة المحلية "قررت منع دخول الأسماك واللحوم الحمراء والبيضاء إلى المحافظة وإيقافها عند نقاط التفتيش الخارجية، وعدم السماح لها بالدخول إلا بعد حصولها على شهادة الفحص موقعة من الرقابة الصحية في المحافظة، أو إذا كانت تحمل شهادة صحية حديثة صادرة من المنافذ الحدودية"، لافتا إلى أن الاجتماع أفضى إلى تشكيل "لجنة جديدة لمتابعة باعة الاسماك من خلال الجولات الميدانية وفحص الأسماك في الأسواق لمعرفة مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري من قبل الدوائر المعنية ".

سياح يسرقون جرة أثرية في الوكاء

□ متابعة/ المدى

أقدم سياح أجانب من جنسيات متعددة على سرقة قطعة أثرية وتهشميها بعد زيارتهم إلى آثار مدينة الوركاء في محافظة المثنى .

وكشف مصدر مسؤول في الهيئة العامة للآثار والسياحة في المحافظة " أن عدداً من السياح الاجانب وصلوا إلى مدينة الوركاء الاثرية في محافظة المثنى برفقة حماية حكومية مزودين بكتاب معنون إلى هيئة آثار المثنى لتسهيل مهمتهم إلا أنهم لم يزوروا الهيئة نهائياً "

وأوضح: "بعد دخولهم إلى المنطقة الاثرية عقب إبراز الكتاب إلى قوة حماية الأثار التي رافقتهم في الجولة، قام أحد رجال الحماية بتفتيش حقيبة أحد السائحين ليكتشف أنه قد قام بسرقة جرة أثرية كانت في المنطقة ، وبعد مشادة كلامية قام السائح بإخراج تلك الجرة وتهشيمها بالأرض وسحقها بقدمه "

وأضاف المصدر: " إن هذه العملية تعد إعتداءً واضحاً وسافراً من قبل السياح على تاريخ العراق ومكانة الوركاء المهمة في تاريخ الانسانية جمعاء " داعيا في الوقت ذاته "إلى ضرورة وجود موقف رسمي وشعبي أمام هذه الحالة التي توصف بالجريمة "

وكان مدير مختبر الأبحاث في متحف برلين، ستيفن سايمون،افاد في وقت سابق إن 'سرقة الآثار تحدث كل يوم تقريبا، والسوق السوداء الخاصة بها تسهل على التجار عملية بيعها'.

أوضح سايمون، خلال ورشة عمل عقدت باسم 'خطة الاستجابة لسرقة الآثار' التي أقامتها دائرة الآثار العامة أمس أن 'نحو ٩٩٪ من الآثار المفقودة والمتداولة بين تجار الآثار أخذت بطريقة غير مشروعة'.

وتأتي هذه الورشة في ضوء ما يشهده الوطن العربي من أحداث والمخاطر التي تهدد ممتلكاته الثقافية لتصبح مسألة حمايتها والمحافظة عليها من أهم الأولويات.

وحضر الورشة، التي تقام على مدى يومين، مديرو وأمناء المتاحف والقائمون على حمايتها من الوطن العربي، وهي مخصصة لبحث مخاطر النهب والسرقة للممتلكات الثقافية، ووضع تصوّر لخطة عمل عملية لمنع سرقة ونهب الممتلكات الثقافية.

وتعقد هذه الورشة تحت إطار البرنامج الثقافي الممول من قبل الاتحاد الأوروبي 'شاهد على الماضي: برنامج تعليمي للعامة ولخبراء التراث الحضاري بشأن التهريب غير القانوني للآثار'.

الى ذلك، قال سايمون إن متحف برلين لا يُتم فحص أي قطعة آثار تصل إليه إلا في حال وجود سجل رسمي لهذه القطعة، الأمر الذي يصعب على تجار الآثار عملية البيع غير المشروعة.

وتطرق سايمون، في الورشة الى السرقات التي تحدث أوقات الحروب وخاصة في العراق حيث تم نهب تاريخ البلد بسرقة مقتنيات متحف بغداد.

وقال إن أكثر من ١٣,٥ ألف قطعة آثار مفقودة في العراق، مشيرا الى أن في القانون العراقي يوجد عقوبات شديد متعلقة بسرقة الآثار.

من جانبه، قال العين عقل بلتاجي إن التراث أمانة في أعناقنا والامتلاك الشخصي له لا يجوز وإنما هو ملك للمواطنين كافة.

أوضح بلتاجي أنه كما يوجد للإنسان حقوق فإن للتراث والآثار حقوقاً هي الأخرى وهي حق للأمة، لافتا الى أن تاريخ الأردن يمتد لنحو ١٢ ألف عام من عين غزال الى رأس العين.

وطالب من يقتنون القطع الأثرية في بيوتهم بالقيام بتسجيل تلك القطع رسميا في وقت يستطيعون الاحتفاظ بها بشكل شرعي.

ويشارك في هذه الورشة خبراء متخصصون في حماية المتاحف، وسيستعرضون خلالها الخطط الستراتيجية المستخدمة من قبل متاحفهم ومؤسساتهم لحماية مقتنياتهم من المخاطر المختلفة، بهدف تنسيق الجهود المشتركة لمنع السرقة، وضع خطط استجابة مناسبة، ووضع خطط استرجاع فعالة للقطع المنهوبة، كما ستتم دراسة وتقييم الخطط الستراتيجية للمتاحف لحماية مقتنياتها في حالات الطوارئ مثل: الحرائق، الحوادث، الممارسات غير القانونية، الكوارث الطبيعية، حالات النزاع المسلّح وغيرها، مثل دليل المجلس الدولي للمتاحف لإجراءات التدخل في حالات الطوارئ، والمتبعة من قبلهم.

وتهدف هذه الورشة لاستقطاب العاملين في المتاحف من الوطن العربي خصوصا ومن المعنيين من الدول الأخرى وخصوصا المعنيين بأمن وحماية المتاحف والمقتنيات.

وستتضمن ورشة العمل خلال اليومين محاضرات ومناقشات حول الطاولة المستديرة، وسيتمخض عنها إعداد ملصق باللغة العربية يضمن خطة طوارئ مقترحة للمتاحف، المجموعات الخاصة والممتلكات الثقافية.

يذكر ان مفارز مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية في وزارة الداخلية العراقية اعتقلت قبل ايام،عصابة لتهريب وسرقة الآثار والمخطوطات الإسلامية من العراق.

وقال العميد حسين الشمري مدير مكافحة الجريمة الاقتصادية: "وردت معلومات إلى المديرية تؤكد قيام عصابة يحمل أفرادها الجنسية العراقية، بتهريب وسرقة الآثار ومخطوطات متنوعة تعود إلى القرنين الثاني والثالث الهجريين"، وأوضح أن أغلب تلك الآثار تم الحصول عليها عن طريق الحفر غير الرسمي لعدد من المواقع الأثرية المتواجدة في العراق، لاسيما المواقع التي تتسم بضعف الحراسة الأمنية. وأضاف أنه بعد استحصال الموافقات القانونية من قبل قاضي التحقيق، تمكنت مفارز المديرية من اعتقال العصابة وبحوزتها تلك الآثار والمخطوطات أثناء عملية التسليم والتسلم لهذه القطع الأثرية.

بعد أن أُهملت العاصمة لعقود طوال

أمانة بغداد تضع مخططاً إنمائياً للمدينة يستمر ٢٠ عاماً

□ متابعة/ المدى

كشفت أمانة بغداد عن وضع مخطط إنمائي شاملٍ للعشرين سنة القادمة، فيما اعرب متخصصون عن اسفهم في ان العاصمة ومنذ عام ٧٣ لم تجرِ لها اية دراسات جدية حقيقية في موضوعِ مواكبة التطور.

يبدو أن معدلات النمو السكاني والاقتصادي في العاصمة بغداد التي توسعت كثيرا في العشرين أو الثلاثين سنة الماضية تتطلب إجراء دراسات جديدة بشأن متطلبات الحياة الاقتصادية والسكانية والاجتماعية ومعدل الخدمات المقدمة للسكان والذي تأمل أمانة بغداد من خلال وضعها مخططاً إنمائياً شاملاً لعشرين سنة القادمة معالجة كل هذه القضايا التي لم توضع لها أية مخططات سابقة منذ عام ألف وتسعمئة وثلاثة وسبعين.

عميد معهد التخطيط الحضري في جامعة بغداد الدكتور كامل الكناني في حديث لوكالة أنباء المستقبل" قال: أن مدينة بغداد تتوسع ليس من ناحية عدد السكان فحسب وإنما أيضا من ناحية الفعاليات الاقتصادية المتنوعة ، مشيراً الى أن هذا التوسع في الفعاليات الاقتصادية والسكان يحتاج إلى مواكبة في تقديم الخدمات في البنى الارتكازية وفي مختلف المجالات ، مضيفاً " من المؤسف ان مدينة بغداد منذ عام ٧٣ لم تجرَ لها اية دراسات جدية حقيقية في موضوع مواكبة التطور".

أمانة بغداد المشرفة على المخطط تقول على لسان مدير الإعلام والعلاقات العامة في الامانة " أن هذا المخطط هو لوضع ستراتيجية وتصميم وتخطيط لفترة العشرين سنة المقبلة، مؤكداً "أن هناك لجنة عليا للتصميم الأساسي لمدينة بغداد" ، موضحاً "هناك دائرة التخطيط والمتابعة وهناك دائرة التصاميم في الامانة ستشرف على هذا المخطط وستكون جاهزة خلال الفترة المقبلة من هذا العام".

أمانة بغداد أكدت أيضاً أن "المشروع الذي يتكون من أربع مراحل موزعة بواقع مرحلة كل ستة اشهر"، وفي هذا السياق قال مدير عام دائرة التصاميم في امانة بغداد نجم عبد جويل أن هناك أربع مراحل المرحلة الاولى انجزت والمرحلة الثانية قيد الانجاز، والثالثة ستنجز نهاية هذه السنة ، اما المرحلة الأخيرة فانها ستنجز في حزيران عام ٢٠١٢ ، من جانبه قال الأستشاري والمشرف على تنفيذ المشروع باسم الانصاري أن دراسة الواقع مسألة مهمة جدا لأنها تشكل الأساس حيث تشكل قاعدة معلومات لوضع مؤشرات النمو للمراحل المقبلة، مشيراً إلى ان المخطط قد قدم إلى أمانة بغداد قبل اشهر عدة وتمت مناقشته بشكل كامل والمصادقة عليها.

وفي سياق متصل اعلنت امانة بغداد عن انجاز نحو (٦٠٪) من مشروع تنفيذ نفق المقاتل العراقي المروري منطقة باب المعظم بكلفة (١٤) مليار دينار .

ونقلت وكالة المستقلة للانباء عن مصدر مصدر اعلامي في دائرة العلاقات والاعلام قوله ان ملاكات دائرة المهندس المقيم احدى تشكيلات امانة بغداد حققت بالتعاون مع احدى الشركات المتخصصة نسب انجاز متقدمة في تنفيذ هذا النفق الذي يربط بين جسر باب المعظم وساحة الخلفاء بطول (٣٢٦) متراً وارتفاع اعلى نقطة فيه (٥,٦٠) خمسة امتار وستين سنتمتراً ،مشيراً الى ان هذا النفق يهدف الى تأمين انسيابية حركة السير والمرور في هذه المنطقة التي تضم عدداً من الوزارات والمؤسسات الحكومية والمراكز التجارية والجامعات .

وأوضح ان الاعمال المنفذة شملت تنفيذ قالب خشب وحديد تسليح وصب كونكريت للجدران الساندة والمباشرة بحدل طبقة الارض الطبيعية من المحطة (٢٨٦ -٣٢٦) و فرش وحدل طبقة أولى حصى خابط بسمك (٢٠) سم من المحطة (٢٨٦-٣٢٦) و فرش طبقة ثانية وثالثة حصى خابط للمحطة (١٨٠- ١٩٨,٥) و مد أنابيب تصريف الامطار وانابيب حديد كاربون ستيل لتصريف مياه أحواض المضخات وتنفيذ أعمال مد أنابيب مع بوكسات لمد كيبلات الانارة داخل النفقوطلاء ايبوكسي لجدران النفق . وتابع: أن هذا النفق يعد واحداً من عدد كبير من مشاريع الطرق التي وضعت الأمانة الخطط لتنفيذها وقد بوشر بتنفيذ عدد منها كمجسرات (الزهور ، اليرموك ،الاذاعة والتلفزيون في الصالحية وساحة المتحف في منطقة العلاوي وساحة المستنصرية والخلفاء في منطقة باب المعظم) .

يذكر ان اعمال النفق تسببت في غلق المنطقة منذ عام تقريبا مع غلق جسر باب المعظم والطرق المؤدية الى مدينة الطب التي تعد من اكبر المستشفيات في العراق.

لجنة برلمانية تطالب العمل بالأسعار المحددة للحنطة والشعير

□ متابعة/ المدى

طالب رئيس لجنة الزراعة والمياه والاهوار البرلمانية حامد الخضري مجلس رئاسة الوزراء بالعمل على الاسعار التي صادق عليها مجلس النواب لأسعار الحنطة والشعير.

قال الخضري في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب ان في الفترة السابقة قرر مجلس النواب تسعيرة جديدة للمحاصيل الزراعية فيها بعض الزيادة عما أقرته اللجنة ألاقتصادية في مجلس الوزراء وكنا نعتقد ان هذه التسعيرة منصفة ويمكن ان تشجع المزارعين على زيادة انتاج الزراعة وتطوير الزراعة وزيادة تحسين الحالة المعيشية للفلاح .

ودعا الخضري الحكومة الاستجابة والتفاعل مع قرار المجلس ولكن للاسف لم تتفاعل مع تصويت مجلس النواب بشبه الاجماع . مبينا" ان من المفروض من الحكومة ان تبين السبب من عدم تفاعلها مع قرار مجلس النواب فنحن طالبنا بالتبيين .مشيرا" الى ان الحكومة اذا كانت غير قادرة على تامين الفارق بين التسعيرتين يمكن مجلس النواب كما قال رئيس المجلس بتامين هذا الفارق وتخصيص اموال اضافية ويمكن للحكومة العمل بالتسعيرة الجديدة.

يذكر النائب عن التحالف الوطني العراقي تيار شهيد المحراب عبد الحسين عبطان قال: ان مجلس النواب العراقي برئاسته وجميع اعضائه قرروا زيادة اسعار المحصولات الزراعية من الحنطة والشعير والشلب والتمور دعما للفلاح العراقي الذي يعاني من مشاكل حياتية متعددة وأضاف عبطان ان الدولة العراقية مكلفة وليست متفضلة على الفلاحين عندما تمد لهم يد العون لتحسين واقعهم المعيشي.عبطان اكد انه تحدث مع رئيس مجلس النواب بشأن عدم تسديد مبالغ الحنطة المسوقة حسب التسعيرة الجديدة من قبل الوزارات المعنية مشددا على ضرورة متابعة وتنفيذ قرار المجلس ودفع المبالغ للفلاحين.

وكان مجلس النواب قد صوت آيار الماضي على قرار تضمن دعوة مجلس النواب اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء باعادة النظر في اسعار المحاصيل الزراعية وان لايقل سعر الطن الواحد من الشعير عن ٧٠٠ الف دينار والحنطة ٨٠٠ الف دينار والشلب عن مليون دينار والتمور ٥٥٠ الف دينار.

وكانت وزارة الزراعة قد حددت في وقت سابق، الأسعار الجديدة لشراء المحاصيل الستراتيجية الثلاثة المنتجة محليا والتي اعتمدت من قبل مجلس الوزراء، بواقع ٧٢٠ ألف دينار للطن الواحد للحنطة المحلية من الدرجة الاولى، و٦٢٠ ألف دينار للحنطة من الدرجة الثانية، فيما حددت سعر شراء الحنطة من الدرجة الثالثة بـ ٥٢٠ ألف دينار، كما حددت تسعيرة شراء الطن الواحد من محصول الشعير بـ ٥٢٠ ألف دينار، وتسعيرة شراء محصول الشلب بـ ٧٥٠ ألف دينار للطن من نوع العنبر الدرجة الأولى، و٧٠٠ ألف دينار لبقية اصناف الشلب.